هشام شرابي..
عام على رحيله

الأبوية المستحدثة: أزمة الحرية وسؤال الحداثة

□ محمد سعدي

ساهم المفكّر الفلسطيني هشام شرابي في إرساء فكر اجتماعي نقدي جريء، كان له عميقُ الأثر في خلخلة الفضاء الفكري العربي وخلقِ نقاش واسع حول تشخيص محنة العالم العربي وسُبُلِ الخروج منها. وحاول عبر كتاباته نقدَ البنى العميقة في المجتمعات العربية، انطلاقًا من مفهوم «السلطة الأبوية المستحدَثة» التي يَعْتبرها شرابي أساسَ إعاقة الانتقال الحقيقي إلى الحداثة.

ويُعتبر هشام شرابي من المفكّرين القلائل ـ أمثال علي زيعور،[1] وحليم بركات،[2] وعبد اللّه حمّودي[3] ـ الذين أقْدموا على القيام بدراساتٍ شموليةٍ لبنْيات المجتمعات العربية وحركيّتها السياسية والاجتماعية من خلال توظيفِ المناهج والنظريات الحديثة في مجال العلوم الإنسانية.

السلطة الأبوية

من خلال رصد العلاقات داخل الأسرة والعشيرة والقبيلة والطوائف والأحزاب والمؤسسات السياسية، يَسْتنتج هشام شرابي أنّ كلّ الأنظمة السياسية والاجتماعية العربية مطبوعةٌ بسلطة الأب، التي تكرِّس الخضوعَ والتبعيةَ والتقاليدَ. ويوضح شرابي أنّه لا يَقْصد «بالسلطة الأبوية سلطةَ الأب البيولوجي وحسب، أي السلطة الأبوية داخل العائلة؛ بل السلطة المنتشرة في البنية الاجتماعية المتمثّلة في النموذج الأبوي والنابعة منه والمتجسِّدة في علاقات المجتمع وحضارته ككلّ. بهذا المعنى، فإنّ هذه السلطة ظاهرةٌ وخفيّةٌ في آن، نراها ونحسّ بها أينما كنّا وأينما توجّهنا. فهي تَحْكم علاقتَنا المباشرة وغير المباشرة، وتُخْضعنا في أعماق أنفسنا.»[4]

ويوضح من جديد أنّ مفهوم النظام الأبوي يَنْطبق على البنى الكبرى (المجتمع، الدولة، الاقتصاد) وعلى البنى الصغرى (العائلة، شخصية الفرد) سواءً بسواء.[5] ذلك أنّ قيمَ المجتمع هي مجردُ صورةٍ مكبّرةٍ للقيم السائدة في العائلة؛ فالعائلة والمجتمع صنوان، ولا يُمْكن أن يتغيّر أحدُهما دون الآخر، لأنّ المجتمع مبنيٌّ على الأنماط القيمية السائدة في النسيج العائلي. والقيم السلبية التي يَرْتكز عليها النظامُ الأبوي (كالطاعة والإكراه والاتّكالية والتقليد) تشكّل بنيةً قويةً تهيكِلُ الوعيَ الجماعيَّ للأفراد وتعيد باستمرارٍ إنتاجَ وترسيخَ تلك القيم داخل المجتمع ككلّ.

وهذا ما يَصِفه، بالمناسبة، الأستاذ مصطفى حجازي بظاهرة «التماهي مع السلطة»؛ إذ إنّ الفرد الذي يَخْضع للتسلّط يحاول التطابقَ مع دور المتسلِّط عبر تقليد أساليبه وعاداته، بسبب عجزه عن مواجهة القمع المسلَّط عليه.[6] وهذا ما يشير إليه أيضًا عبد اللّه حمّودي بقوله: «إنّ نقطة البداية تَكْمن في العلاقة بالزعيم... والفاعلون الاجتماعيون قادرون على الظهور بموقفيْن متعارضيْن

١ ـ علي زيعور، **التحليل النفسي للذات العربية، أنماطها السلوكية والأسطورية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧).

٢ ـ حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغيير الأحوال والعلاقات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

٣ ـ عبد اللّه حمّودي، **الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، ترجمة عبد المجيد جحفة (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ٢٠٠٠).

٤ ـ هشام شرابي، **النقد الحضاري للمجتمع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١١.

٥ ـ هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلّف المجتمع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢١.

٦ـ مصطفى حجازي، **التخلّف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور** (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١)، ص ١٢٣ ـ ١٣٧.

كليّـاً: إذا كـانوا في مـوقف التـابع أبدَوْا الخـضـوعَ الوضـيعَ المتّكِلَ على التـزلّف، وإذا كانوا في موقع التحكّم سَعَوْا إلى أن يُخضَع لهم بشكل مطلق... إنّه كما لو كانت توجد في كلّ فردٍ شخصيتان تتعارضان من حيث سماتُهما وسلوكاتُهما، أو كما لو كانت إحدى الشخصيتيْن تَقْهر الأخرى وتهيِّئ انبثاقَها في الآن نفسه.»[1] وتساهم التربية والثقافة والتعليمُ والإعلامُ والمؤسسةُ الدينية في عملية إعادة الإنتاج، عبر قولبة الفرد وتنميطه على النحو الذي يريده «المجتمعُ» وتقرّره الثقافةُ السائدة.

يقوم النظامُ الأبوي عند هشام شرابي على مبدإ الخضوع للأب كرمز للبنى السلطوية، أيْ على التبعية وغياب الاستقلال الذاتي. يقول في هذا الإطار: «الطابع الذي يَطْبع جميعَ العلاقات هو طابعُ السلطة الفوقية. فصاحب السلطة في المجتمع (ومَنْ يمثّله أو يمثّل سلطتَه) هو الذي يَمْلك ويستفيد، بينما باقي الناس تَقْبل وتَرْضخ وتمتثل. والكبير في مجتمعنا هو دومًا الذي يتسلّط ويَحْكم ويسيطر؛ فالقرارات تؤخذ من فوق، بمعزل عن الأكثرية التي تشكّل هدفَ هذه القرارات. وليس الكبيرُ، صاحبُ السلطة والمَرْكز، إلاّ صورةً مكبَّرةً للأب في العائلة، بتصرُّفاته، ونظرته إلى نفسه، وعلاقته بمَنْ هُمْ دونَه.»[2]

وبذلك تستحوذ العلاقاتُ العموديةُ التراتبيةُ القهريةُ على البنى الاجتماعية والسياسية، فيكون فعلُ ممارسة السلطة والسيطرة في اتجاه واحد، من أعلى إلى أدنى (المخطّط ١). ويكون الخضوعُ أيضًا في اتجاه واحد، ولكنْ من أدنى إلى أعلى (المخطّط ٢). فالابن يَخْضع للأب، والشابُّ للأكبر سنّاً، والمحكومُ للحاكم، والجماهيرُ للزعيم، والمتعلّمُ للمعلّم، وحتى المعرفةُ تكون خاضعةً للسلطة. وكلّما اقتربنا من المقرّات السلطوية الأساسية تكاثفتْ درجةُ الخضوع والتبعية، وكلّما ابتعدنا عن المراكز السلطوية ازدادتْ وطأةُ السيطرة والسلطة. والكل يكون في خدمة السلطة، عوضَ أن تكون السلطةُ في خدمة الجميع.

المخطط ١: العلاقات العمودية للسيطرة والإخضاع

المخطط ٢: العلاقات العمودية للخضوع والتبعية

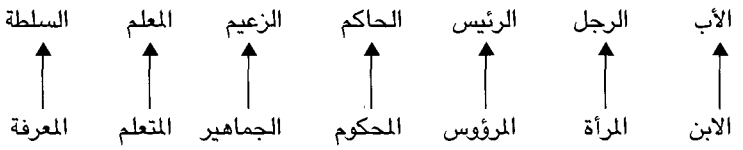

وفي ظلّ سطوة النظام الأبوي تَغِيبُ العلاقاتُ الأفقيةُ (المخطط ٣) التي تمثّل المساواةَ والتكافؤَ واحترامَ الحقوق وقيمَ الاستحقاق.

المخطط ٣: العلاقات الأفقية للسلطة

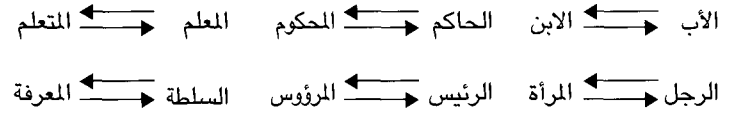

النظام الأبوي المستحدَث

رغم أنّ المجتمعات في العالم العربي عَرفتْ تحوُّلاتٍ مهمةً بفعل اختراقها من طرف قيم الحداثة؛ ورغم تراجُع البنيات الاجتماعية التقليدية لصالح التطوُّر الحثيث والبطيء لثقافة المؤسسات؛ إلاّ أنّ ذلك لم يساهمْ في تقويض النظام الأبوي، بل ساعد على تكيُّفه وتطوير قدراته. وقد أدّى ذلك إلى إنتاج نظام بطريركي جديد وحديث، يَمْلك القوةَ الكافيةَ والمقوِّماتِ الذاتيةَ لمقاومةِ كلّ القيم الجديدة أو إعادة ترتيبها بما يَخْدم استمراريةَ العلاقات التسلُّطية القمعية داخل المجتمع.

لقد عمل التحديثُ الماديُّ على إعادة تشكيل بنى النظام الأبوي وعلاقاته، وذلك بمنحها أشكالاً ومظاهرَ عصريةً مزيَّفةً. فعلى كثرة المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية الموجودة في العالم العربي، إلاّ أنّها مؤسساتٌ مفْرغة من روحها المؤسساتية. لهذا، أصبح النظامُ الأبوي نظامًا مستحدَثًا يتميّز بالانفصام: فلا هو يؤمن بتقليدية أصيلة، ولا هو يتبنّى حداثةً حقيقة.[3] ويَنْتج عن هذا ثقافةٌ مترددّةٌ، ليست لها القدرةُ على الحسم في مجموعة من القضايا المصيرية. كما تَنْشأ تشكيلاتٌ اجتماعية جديدةٌ؛ لا بل هي خليطٌ عجيبٌ من المكوّنات التي تَحْمل الكثيرَ من مظاهر الحداثة، والكثيرَ من مقوِّمات الثقافة التقليدية.

إنّ هدف النظام البطريركي المستحدث، **اجتماعيّاً وسياسيّاً**، هو التحكُّمُ في التغيير. أيْ أنّه يتوخّى المحافظة على استقرار النظام الاجتماعي والأنماط السياسية والاجتماعية السائدة، على مستوى توزيع الثروة والسلطة. وفي الغالب

---

١ ـ عبد الله حمّودي، مرجع سابق ذكره، ص ٢٦.

٢ ـ هشام شرابي، **مقدّمات لدراسة المجتمع العربي** (بيروت: الأهلية للنشر، ١٩٨١)، ص ٢٣.

٣ ـ هشام شرابي، **النظام الأبوي**، مصدر مذكور، ص ٤١.

تكون هناك سيطرةٌ اجتماعيةٌ وسياسيةٌ للأجيال القديمة على حساب الأجيال الشابة التوّاقةِ إلى التغيير ـ الأمرُ الذي يجعل الشبابَ يتحرّكون دائمًا في ظلّ وصاية الكبار بدعوى توفّر هؤلاء على «التجربة والحكمة.» وهذا ما يكرّس غيابَ ثقافة المنافسة النزيهة وغيابَ نظام للاستحقاق والجدارة la méritocratie، فيتلقّى الشبابُ ثقافةً وتربيةً ترسّخان فيهم السلبيةَ واللامبالاةَ إزاء الشؤون العامة، ليصبحوا منسلخين عن مجتمعاتهم، لا يَشْعرون إزاءها بأيّ التزام، ولا يهتمّون إلاّ بما يعنيهم بشكلٍ مباشرٍ أو يهمّ محيطَهم الضيّق.

أما على مستوى **الفكر** فتَحْتكر السلطةُ المعرفةَ، وتكرّس منهجَ النقلِ والاعتقاد، وترسّخ ثقافةَ التلقين والوحدة، على حساب ثقافة التحليلِ والإقناع والفهم والتعدّد (أنظر الجدول المقابل). وهذه السلطة تَحْتكر الحقيقة، ولا تَقْبل النقدَ والمساءلة. يقول شرابي: «تتمثّل الذهنية الأبوية، أولَ ما تتمثّل، في نزعتها السلطوية الشاملة التي تَرْفض النقد ولا تَقْبل بالحوار إلاّ أسلوبًا لفرض سيطرتها. إنّها ذهنيةُ امتلاك الحقيقة الواحدة التي لا تَعْرف الشكّ، ولا تُقِرُّ بإمكانية إعادة النظر... لهذا، فإنّ الذهنية الأبوية، أعلمانيةً كانت أمْ دينية، لا تستطيع تغييرَ موقفها لأنّها لا تريد أن تَعْرف إلاّ حقيقتَها ولا تريد إلاّ فرضَها على الآخرين، بالعنف والجبر إنْ لَزِمَ الأمر.»[1]

ويبدو أنّ النظام البطريركي المستحدث يَمْنع الكلامَ وكلّ تعبيرات الاحتجاج لدى كل المهمّشين في التراتبية الاجتماعية (الشباب، النساء، الفقراء...) ويَفْرض القائمون على السلطة المونولوغَ على المحكومين، ويحوّلونهم دائمًا إلى موقع المستمعين، الذين عليهم فقط الإنصاتُ بصمت![2]

الخروج من مستنقع الأبوية والتخلّف

ما العمل أمام نسق تربوي، اجتماعي، سياسي، لا يُنتج غيرَ إنسانٍ عاجزٍ خاضعٍ فاقدٍ للثقة في النفس؟

جدول: النظام البطريركي، والنظام الحداثي

	النظام البطريركي	النظام الحداثي
أساس التفاعل الاجتماعي	العائلة، الجماعة، القبيلة...	الفرد، الطبقة
العلاقات الاجتماعية	عمودية ترابية	أفقية متكافئة
النظام السياسي	تسلطي	ديموقراطي
أساس السلطة	الخضوع والتبعية	الرضى والمشاركة
أساس الحكم	القمع، السيطرة، التسلط	سيادة القانون والمساواة واحترام الحقوق
المعرفة	اعتقادية وثوقية	عقلانية، نقدية
التعليم	التلقين والترديد	الإقناع والفهم
اللغة	تعليمية خطابية	تحليلية
القيم السائدة	التقليد، الوحدة، الاتكالية، الخنوع، القمع	الإبداع، التعدد، المبادرة، الاستقلالية، الحرية

يعتقد هشام شرابي أنّه لا بدّ من خلخلة قوية وجذرية للسلطة الأبوية المستحدثة، آلياتٍ وبنًى اجتماعية وقيمًا مسيطرةً. لكنّ التغيير الجذري هو حصيلةُ مسارٍ طويلٍ من العمل الدؤوب الذي يجب أن يَرْتكز على البنيات التحتية الاقتصادية، والمؤسسات الاجتماعية، والممارسات السياسية. ولن يَحْدث ذلك من دون ممارسةِ نقدٍ شامل، لإرساء وعيٍ تحرُّري يعيد الاعتبارَ إلى قيم الحداثة والعقلانية والاستقلالية الذاتية. وفي هذا السياق فإنّ تحرير المرأة وتمكينَها من حقوقها الكاملة هما ـ في رأي شرابي ـ حجرُ الزاوية لتحرير الإنسان والمجتمع في العالم العربي.

ويجب بلورة مشاريع معرفية نقدية تتوخّى التغيير الجذري للفكر السائد. كما يَنْبغي إنهاءُ الخطاب المهيمن الذي يقوم على عقلية الإقصاء وتهميش الآخر، باتجاه خطابٍ تعدُّدي منفتح على كلّ الفئات الاجتماعية والثقافية، وذلك على أساس المساواة والديموقراطية والتوزيع العادل لموارد السلطة.

وأمام التحدي الحضاري المطروح على المجتمعات العربية، فإنّه من اللازم معرفة الذات ومعرفة حقيقة الغرب وفهمه فهمًا صحيحًا قصدَ العمل على بلورة قدرة ذاتية لتحقيق الحضور التاريخي والاستقلال الحضاري، في ظل مجتمعات منفتحة يتمتّع أفرادُها بالحرية والقدرة على الفعل المسؤول.[3]

هشام شرابي وعبد الله حمّودي: الشيخ/المريد، لا الأب/الابن

في هذا السياق لا بدّ من التنويه بكتاب الأنثروبولوجي المغربي عبد اللّه حمّودي،[4] **الشيخ والمريد**. فهذا الكتاب يحاول تحليلَ نسق البنية السلطوية في المجتمعات العربية، حاملاً وعيًا نقديًا جريئًا ورؤيةً غيرَ مألوفة في تناول السلطة، عبر توظيفٍ ذكيٍّ وحذرٍ لمكاسب العلوم الإنسانية وللدراسات الميدانية الاجتماعية. ويتوافق

١ ـ ٢ ـ هشام شرابي، المصدر السابق، ص ١٦، ١٠٨ ـ ١٠٩.

٣ ـ أنظر هشام شرابي، **مقدمات لدراسة...**، ص ٩٨.

٤ ـ عبد اللّه حمّودي: أنثروبولوجي مغربي، درس بمعهد الحسن الثاني للبحث الزراعي والبيطرة مدة عشرين سنة، ثم انتقل للتدريس بجامعة برنستون الأميركية. قام بعدة دراسات أنثروبولوجية ميدانية بالمغرب وليبيا وتونس والسعودية...

منظورُ هشام شرابي حول السلطة الأبوية المستحدثة مع أنثروبولوجيا السلطة عند عبد اللّه حمودي على مستوى المنطلقات الفكرية، ولكنّ هناك اختلافًا كبيرًا بينهما على مستوى المنهجية والآليات التحليلية والتنظيرية المستخدمة.

فمقابلَ العلاقة الرمزية للأب ـ الابن، يرى حمّودي في تحليله للنسق السياسي المغربي والعربي أنّ علاقة الشيخ بالمريد هي من بين العلاقات النموذجية لعلاقات السلطة. وروابط السلطة، التي تَعْمل من خلال جدلية الشيخ والمريد، هي التي تحدِّد العلاقاتِ السلطوية بين الحاكم والمحكوم، والرئيسِ والمرؤوس، وتعيد بناءَ قيم الولاء والطاعة والخضوع والزبونية.

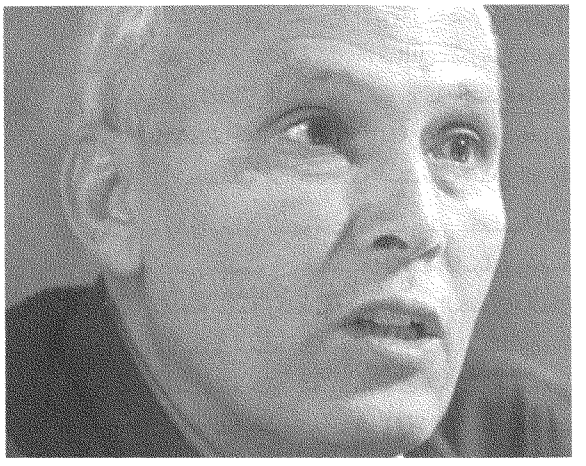

عبد اللّه حمّودي: شرابي يتغاطى مع المجتمع العربي بطريقةٍ انتقائيةٍ واختزالية

ومن منظور عبد اللّه حمّودي، فإنّ العلاقة بين الشيخ والمريد في مجال التصوّف يُمْكن أن تنتقل إلى حقل العلاقات الاجتماعية والسياسية، لتؤطِّر النسقَ السياسي والثقافي المغربي والعربي بصفةٍ عامة. فـ «الشيخ/ والمريد،» كمنظومةِ نفوذٍ وسيطرة، تَنْطبق على تحليل تجلّيات السلطوية السياسية في مؤسسات الدولة والإدارات والأحزاب والنقابات. يقول في هذا الإطار: «رغم أنّ دولاً ما تكون سلطويةً وتَظْهر معزولةً عن المجتمع، فهذا ظاهريّ فقط. أما في العمق، فإنّنا نجد تراكيبَ في المجتمع تتوافق مع أهداف السلطة. وحتى القمع فإنّه لا يوطِّد وحدَه كيانَ دولة.»[1] ومهما تغيّرتْ أشكالُ الحكم وتغيَّر الحاكمون، فإنّ البناء التسلطي يستمرّ ثابتًا لا يتغيّر. وعلى المستوى السياسي يتجسّد ذلك من خلال مجموعة مظاهر في ممارسة السلطة تتشابه فيها كلُّ الأنظمة السياسية العربية، منها: الانفرادُ بسلطةِ اتخاذ القرارات المصيرية من طرف شخص أو فئة محدودة من الرجال، واستحواذُ الدولة على حركات المجتمع المدني وإخضاعُها للقمع، والفرضُ شبهُ القسري لإيديولوجية معيّنة لمنح المشروعية لمجموعة من الممارسات السياسية.

وتحليل واقع التسلُّطية في العالم العربي يتطلّب، حسب حمّودي، طرحَ التساؤل عن الدواعي الحقيقية التي تجعل التسلطيةَ السياسيةَ مقبولةً من قبل فئات اجتماعية واسعة. وهذا السؤال كان دائمًا غائبًا في الدراسات الفكرية التي اهتمّت بالموضوع.[2] وفي هذا الصدد يرى حمّودي أنّ المجال التعليمي يمكن أن يَلْعب دورًا مهمّاً في تقويض أنظومة الشيخ والمريد، كما يجب تغييرُ أساليب المناقشة ومسألة «الإجماع» حول مجموعة من القضايا، وذلك في مناخ يتمتع فيه كلُّ فرد بقوته العقلانية والنقدية حتى تكون له القدرةُ على الاجتهاد واتّخاذِ القرارات بكل حرية.

وينبِّه حمودي إلى أنّه على المستوى المنهجي ينبغي على الدراسات الاجتماعية والانتروبولوجية التركيزُ على دراسة السلوكات والممارسات السياسية في الواقع المعيش، عوضَ الانطلاق من أفكار مسبّقة حول طبيعة البنى الاجتماعية السائدة للوصول إلى مجموعة خلاصات نظرية تشكّل إسقاطًا تعسُّفيّاً وانتقائيّاً على واقع المجتمعات العربية دون مراعاة خصوصياتها وديناميّتها. ومن هذا الجانب يؤكّد عبد اللّه حمودي نقدَه لمقاربة هشام شرابي:

«كتاب هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلُّف المجتمع العربي**، هو كتاب قريب من مؤلِّفي، **الشيخ والمريد**. الإشكال في ذلك الكتاب الهامّ هو أنّه يعتمد التصنيفَ البطريكي الأبوي للمجتمعات، وهو تصنيف معروفةٌ أصولُه التي تَرْجع إلى نوع من المواءمة بين ما قاله ماكس ڤيبر، وشكلٍ من أشكال التحليل النفسي، بالإضافة إلى الاستفادة من بعض الإنتاج الماركسي عن الطبقات والاستغلال الاقتصادي لبعض الطبقات. هشام شرابي يأخذ كلّ هذا ويبدأ في تحليل المجتمع العربي. أنا أقول إنّ هذا إسقاط. لماذا؟ لأنّه يتعاطى مع المجتمع العربي بطريقةٍ انتقائيةٍ واختزالية، ويأخذ من واقع هذا المجتمع ما يَخْدم فرضيّتَه فقط، ويتغاضى عن كلّ ما يستعصي على الدخول في هذه الفرضية المسبقة.»[3]

ومن هذا المنطلق لا يُمْكن أن نقول إنّ النظام الأبوي المستحدث يتحكّم في **كلّ** البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية، بل هناك مجالات يكاد يَنْعدم فيها حضورُ السلطة الأبوية، ومجالاتٌ تَعْرف داخلها تراجعًا مستمرّاً لنفوذها.[4]

---

١ ـ عبد اللّه حمّودي، «حوارات، مصير المجتمع المغربي،» دفاتر **وجهة نظر**، ٢٠٠٤، ص ٨٩.

٢ ـ يمكن الرجوع في هذا الإطار إلى الدراسات المهمة التي قام بها خلدون حسن النقيب، خصوصًا كتابه: **الدولة التسلُّطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).

٣ ـ ٤ ـ عبد اللّه حمّودي، «حوارات،» مصدر سابق، ص ١٢، ١٤.

في نقد نظرية السلطة الأبوية

انطلق شرابي في تحليلاته من نظرياتٍ تعود في أصولها إلى ماكس ڤيبر وماركس وفرويد وبياجي وفوكو... وقام بتطبيقها على الواقع المركّب والمعقّد للمجال الاجتماعي في المجتمعات العربية. لكنّه لم يتنبّه إلى ضرورة تبنّي مقاربةٍ متعدّدةِ المستويات تؤْمن بتعدُّد النماذج الثقافية، وبضرورة تكييف مختلف النظريات مع حركية الواقع الاجتماعي. ويؤكّد هشام شرابي نفسُه بأنّه يستخدم النظامَ الأبويّ كمقولة تحليلية أو نموذج تحليلي أو مبدإ تفسيري أو نظرية شكلية.[1] وهذا ما لا يساهم في فهم ديناميٍّ للظواهر الاجتماعية: فهذه النماذج النّظرية والتحليلية، حين تطبّق ـ بدون احتراس ـ على وقائع اجتماعية لا تتطابق معها على مستوى الحمولات التاريخية والثقافية والاجتماعية، فإنّها تَعْجز عن استيعاب التحوّلات الدينامية الاجتماعية. وهذا أدّى إلى سقوط تحليلات شرابي الاجتماعية في تأحيدٍ نمطيٍّ وتعميم تعسّفي، وأدّى أحيانًا إلى تقديم أفكار مسبّقة وأحكام ذاتيةٍ غيرِ قادرة على إدراك الحركية الاجتماعية وتحليل الظواهر الاجتماعية.

ثم إنّه لا يُمْكن للسلطة الأبوية أن تفسِّر **وحدَها** التخلُّفَ الاجتماعيّ والتسلُّطية السياسية. وفي هذا الصدد يحقّ لنا أن نتساءل: هل مايزال النظامُ البطريركي حاضرًا بالقوة التي يتصوّرها هشام شرابي، أمْ أنّه أصبح متجاوَزًا في عدة مجالات؟ كما أنّ التحوُّلات الاجتماعية المهمة التي تعيشها البنى الاجتماعيةُ والأسريةُ والسياسيةُ في معظم دول العالم العربي ـ مثل: التحوُّل من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، وتغيُّرِ الأنظمة التربوية، وتزايدِ قيم الفردانية والاستهلاكية، والتغيُّرِ الجذري للقيم بالنسبة إلى الشباب ورغبتهم المتزايدة في الاستقلال الذاتي، وتحسّن وضعية المرأة... ـ تجعل منهجيةَ هشام شرابي وتحليلَه أحيانًا غيرَ ملائميْن للموضوع المعالج.

إنّ الممارسات الثقافية والاجتماعية، بطبيعتها، تتميّز بعدم الاستقرار المتنامي. ولذلك فإنّ التركيز على «الأسرة الأبوية» كأصلٍ أحاديٍّ للنظام الأبوي التسلُّطي المستحدث تنمّ عن نزعة ثقافوية culturaliste تَفْترض وجودَ «ثقافة قاعدية» و«شخصية قاعدية» غير قابلتيْن للتغيُّر والتطور، وكأنّ المجتمعات العربية سجينةٌ لقيمها وثقافتها وبناها الاجتماعية الثابتة! إنّ المقاربة البنيوية عند شرابي تقوم على مفهوم تثبيتيٍّ للبنى الاجتماعية يَصْعب عليه استيعابُ المتغيّرات والديناميات الاجتماعية.[2]

والواقع أنّ التحوّلات الهائلة التي يعيشها المجالُ الاجتماعي والسياسي، خصوصًا على مستوى وضعية المرأة والشباب وتصاعُدِ الاحتجاج ضدّ تسلُّطية الأنظمة السياسية والمطالبةِ بمزيد من الحقوق والحريات، تساهم في التقويض التدريجي لسطوة السلطة الأبوية. لكلّ هذه الاعتبارات تنبغي إعادةُ النظر في المقاربة الأبوية للمجتمعات العربية؛ ذلك أنّه قد لا يعود من المنطقيّ القولُ بأنّ الأبوية هي من خصائص المجتمعات العربية، لأنّ ذلك يُعدّ تثبيتًا قسريًا لهذه المجتمعات وإلغاءً لكلّ التغيّرات التي تعيشها. وهذه التغيُّرات تجعل من الصعوبة، على المستوى المنهجي والواقعي، الاستمرارُ في التأكيد على فكرة أنّ الأسرة صورة مصغّرة للمجتمع وأنّها البنية الأساسية داخل المجتمع؛ فلم تعد الأُسرةُ لها نفس الدور الأساسي داخل المجتمع كما كان في السابق ـ سواء على مستوى التنشئة أو التطبيع الاجتماعي.

وفي الختام، يُعدّ المفكّر العربي هشام شرابي من أهمّ المثقفين الملتزمين بقضايا وهموم العالم العربي في العصر الحديث، ويشكّل تحليلُه النقدي مجهودًا نظريًا كبيرًا ذا تأثير واسع في العديد من المؤلّفات التي اهتمّت بالدراسة النقدية للنزعة التسلُّطية في العالم العربي. ومقاربتُه حول مفهوم السلطة الأبوية المستحدثة تبقى ـ رغم كل الانتقادات ـ مقاربةً غيرَ مسبوقة في العالم العربي، وساهمتْ بلا شكّ في تعرية الواقع التسلُّطي للمجتمعات العربية. ويبقى المشروعُ الفكريُّ لشرابي دعوةً إنسانيةً مفتوحةً تَطْرح سؤالَ الحرية والحداثة لتحقيق التغيير المنشود والتحرير الحقيقي للمجتمعات العربية من مختلف أشكال التبعية.

محمد سعدي

أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الأول بوجدة، المغرب.

وجدة (المغرب)

---

١ ـ هشام شرابي، **النظام الأبوي**...، ص ٢١.

٢ ـ الطاهر لبيب، «الأسرة العربية، مقاربات نظرية،» مجلة **المستقبل العربي**، أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٩١.